السياسة النفطية في اختيار أنماط الاستثمار النفطي
Oil policy in the selection of patterns of oil investment

عرف القطاع النفطي أنماط او أساليب استثمارية عديدة مختلفة في مضمونها ومحتوياتها ومدياتها الزمنية، فمن الضروري التطرق إلى هذه الصيغ للإفادة من دروس الماضي وأوجه النجاح.

يقصد بنمط الاستثمار النفطي هو الأسلوب الذي يتم بموجبها استغلال الثروة النفطية في مكان وزمان معين من قبل طرف او أطراف نفطية معنية بذلك الاستغلال. وهي إطراف مانحة (مالكة الأرض) وأطراف ممنوحة. أي انه الإطار القانوني والتنظيمي الإداري والاقتصادي والفني الذي ينظم ويحدد استغلال الثروة النفطية مع تحديد لحقوق وواجبات الطرف او الأطراف المعنية بعمليات الاستغلال النفطي في مكان وزمان معلومين.

وتطور العلاقات مع الشركات النفطية وهذه الصيغ هي:

أولاً: عقود الامتيازات النفطية Oil concession contracts

ان صيغة العقود التي طبقت هي عقود الامتياز (Concession) وهي أول نمط استثماري ظهر لاستغلال الثروة النفطية في العالم، ولقد برز بشكل واضح في بداية القرن الماضي وهو يعني عقد بين حكومة الدولة النفطية وشركة أجنبية لاستغلال مساحة المنطقة الممنوحة للتنقيب خلال مدة زمنية معينة، وان أهم خصائص هذا النوع هو شمولية العقد لكل مراحل الإنتاج، بدأ بالتنقيب وانتهاء بالتسويق ويعبر عن ذلك ما جاء فعلاً في المادة الأولى من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية، فضلاً عن سعة منطقة الاستثمار التي قد تصل في معظم الأحيان إلى مساحة الدولة بالكامل، وطول مدة الامتياز إذْ كانت في العراق 75 عاماً وقد تصل إلى أطول من هذه المدة، وانخفاض العائد الذي تعطيه الشركات إذْ كان نصيب العراق من نفطه أربعة شلنات فقط عن الطن الخام الواحد المستخرج.

ان هذا النوع من العقود النفطية نشا في ظل ظروف سياسية لم تعط للدول صاحبة الحق في مناقشة شروط الامتياز التي كانت تفرض عليها من الدول المستعمرة لها، لمصلحة شركاتها، لكن بالرغم من عدم قدرة العراق في إدارة موارده النفطية وفي ظل تلك الظروف إلا ان عقود الامتياز تعد أساساً لتكوين قطاعها النفطي.

بدأ الاستثمار في الصناعة النفطية منذ أوائل القرن الماضي، فمثلا مُنح لشركات نفط العراق امتياز للتنقيب والإنتاج وتسويق النفط في أراضي العراق لمدة 75 سنة وبشروط بخسة اذ حددت هذه الامتيازات حصة العراق بأربعة شلنات (200 فلس) عن كل طن من النفط المصدر، وفي 1952 طبقت نظام مناصفة الإرباح

بين الشركات الأجنبية مما زاد من حصة من عائدات الدول النفطية، وكان سبب تطبيق نظام المناصفة هو تغير في سياسة الشركات الأجنبية نتيجة زيادة مطالب الدول النفطية في الحصول على حصة اكبر.

ثانياً: عقود الخدمة الفنية Technical Service Contracts

حسب عقود الخدمة الفنية تقوم الشركة الوطنية(او الوزارة مباشرة) بعقد مع شركة نفط دولية(مقاول) عندما ترغب في الاستناد إلى خبرة او قدرة إضافية من اجل القيام بإعمال التطوير والإنتاج، ويتعهد المقاول تحت هذا العقد بتقديم خدمات معينة خلال مدة محددة ومقابل أجور ومكافآت مثبتة في العقد، وتتحمل الشركة الأجنبية تكاليف رأس المال المطلوب للاستثمار كافة وتمويل وتنفيذ عمليات التطوير والتشغيل والإنتاج، وعندما يبدأ الإنتاج تسترد استثماراتها لقاء اجر مقطوع عن كل برميل منتج، يدفع نقداً او عيناً بالنفط ويغطي هذا الأجر المقطوع جميع التكاليف والإرباح، كما تقوم هذه الشركة بإدارة العمليات النفطية طيلة مدة العقد التي عادةً تتراوح ما بين 5–10 سنوات وتؤلف لجنة إدارة مشتركة بينهما لتنسيق ومتابعة الأمور المشتركة ومن فائدة عقد الخدمة، التخلص من مشكلة الاتفاق على سعر النفط الخام.

ولقد طور هذا النوع من العقود هو ما أطلق عليه عقود الخدمة مع المجازفة (SC)(Risk Service Contracts) وبموجب هذا العقد يتحمل المقاول مجازفات معترفا بها من قبل الطرفين بخصوص تطوير بعض الاكتشافات، ففي حال فشل المشروع فان الشركة تتحمل التكاليف كافة ومن هنا جاء تسميتها بعقود المجازفة، اما في حال اكتشاف النفط والبدء بالإنتاج فسوف تعوض الحكومة الشركة المستثمرة راس مالها وربح معين عن كل برميل من النفط الخام المنتج. مع العلم بان الشركات النفطية العالمية لا تحبذ مثل هذه العقود وخاصة تلك التي تكون فيها الاستثمارات كبيرة، لان أسلوب استرداد الاستثمار يستغرق مدة طويلة كما انها لا تستفيد من الزيادة في أسعار النفط الخام.

ونجحت شركة النفط الوطنية العراقية عندما أبرمت أول عقد خدمة مع شركة الف–ايراب الفرنسية عام 1968 بمشاركة يابانية وهي كانت نقطة انطلاق مهمة ومؤشراً واضحاً ليس فقط لأهمية العراق كمصدر ذي احتياطيات نفطية كبيرة، وإنما لان جبهة الشركات العالمية قابلة للاختراق، وقد بدأت هذه الشركة عملها بحفر استكشافي في حقل السيبة بمحافظة البصرة انتقلت بعدها للعمل في حقل البزركان.

ثالثاً: الاستثمار المباشر وعقود المقاولة والمساعدة الفنية:

ان عقود المقاولة(Contract) والمساعدة الفنية، وهي عقود خدمة تستأجر بموجبها الدول المضيفة(او الشركة الوطنية) خدمات شركة نفط أجنبية تأخذ الوضع القانوني بصفة(مقاول)، وحسب هذه العقود تقوم وزارة النفط بإعداد المواصفات والشروط المتعلقة بالمشاريع وطرحها على الشركات المنفذة التي يطلب منها ان تقدم عروضها الفنية والتعاقدية، وتقدم الشركات الأجنبية خدمات استشارية او أعمال فنية للكادر النفطي الوطني او لصناعة النفط الوطنية لقاء أجور معينة كان يتولى بناء مصفى او حفر بئر او مد أنبوب وما إلى

ذلك وبانتهاء مهامه تنتهي صلته بالمشروع على ان يتحمل المقاول الأجنبي كافة المصروفات ومسؤولية المخاطر التي تحيط هذه العمليات، ويتم تسديد المبلغ وفوائده اما بصورة نقد مباشرة او طريق تسليم النفط الخام من الحقول التي سيتم تطويرها وإنتاجها بموجب تلك العقود او الحقول المنتجة الأخرى، أي يمكن اعتبار المستثمر الأجنبي مقاول يعمل بالنيابة عن شركة النفط الوطنية في الدولة المنتجة دون ان يتمتع بحقوق ملكية او مشاركة لهذه الملكية على ان يتحمل المستثمر الأجنبي كامل المخاطر الاستثمارية في حالة فشلها في الوقت الذي تتحمل الشركات الوطنية كلفة المخاطر كاملة في حالة نجاحها مع قيام المستثمر الأجنبي بضمان تسويق النفط.

وعادةً تستفيد شركات النفط الوطنية ذات الخبرة الواسعة والكادر الوطني الفني المتمرس لسنوات عديدة من هذه الخدمات في بعض المجالات والإعمال النفطية المعينة من اجل إعادة تأهيل وتطوير القطاع النفطي، ومن المفضل ان يكون تمويل هذا الأسلوب ممكنا بالنسبة للإعمال والمشاريع التكميلية ومشاريع تطوير الحقول النفطية صغيرة الحجم ويلاحظ ان أهم مزايا هذه الوسيلة من وسائل استثمار النفط هو الاعتراف بملكية الدولة للنفط سواء أكان ذلك في مرحلة ما قبل الإنتاج أم في مراحله اللاحقة، لان المتعاقد في العمل يعد مقاولاً لحساب الدولة المضيفة وكل ما يقوم به يعود لهذه الدولة.

وقد طبقت وزارة النفط العراقية أسلوب الاستثمار المباشر من قبل شركة النفط الوطنية وبقية مؤسسات وزارة النفط الذي يعتمد على التمويل عن طريق الميزانية العامة للدولة واستغلال التكنولوجيا المتوافرة، اما في حال إمكانية الحصول على خبرة خارجية فتعتمد على عقود المقاولة والمساعدة الفنية.

رابعاً: عقود شراء المباع

لقد عرضت الحكومة في عام 1999 بعض الحقول للاستثمار وفق صيغة عقد خدمة قصيرة الأجل، وهي صيغة معدلة لعقود إعادة الشراء المباع (Buy BACK) وهذا النوع من العقود مشابه لعقود الخدمة مع المجازفة لكنها تشترط مدة قصيرة للعقد تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات للتطور وثلاث إلى خمس سنوات للإنتاج، وتحصل الشركة الأجنبية على مستحقاتها المالية على شكل نفط خام وليس نقداً ويحدد حسب النسبة المتفق عليه في العقد على ان تتمكن الشركة الأجنبية من الوصول إلى معدلات إنتاج متفق عليها في العقد، بعد هذه المدة تستلم شركة النفط الوطنية الحقل وتحتفظ بجميع عوائده، وفي حال عدم وصول الشركة إلى هذه النسبة تتحمل ايضاً المجازفة وخسارة أموالها، وتعد إيران أول من استخدم هذا النوع من العقود في تسعينيات القرن الماضي لتطوير عدد من حقولها.

خامساً: عقود المشاركة في الإنتاج

وعقود اتفاقيات المشاركة بالإنتاج(Production Sharing Agreements(PSAs هي عبارة عن اتفاقيات تبرم بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط الأجنبية تقوم بموجبها هذه الشركات بتمويل رأس المال اللازم للاستثمار وتنمية الإنتاج، ويتحمل المستثمر الأجنبي مخاطر عمليات الاستكشاف. ففي حال عدم العثور على نفط فان المستثمر يتحمل وحدة خسارة التكاليف التي انفقها ودون تعويض من الحكومة، اما في حال الاكتشاف التجاري للنفط فمن حق المستثمر الأجنبي ان يسترجع التكاليف التي أنفقها، من خلال الحصول على حصة من الإنتاج النفطي المطوّر متفق عليها مع الدولة المضيفة إلى ان يتم استرداد جميع النفقات، وتقوم هذه الشركة بتسجيل نفقاتها بالدولار لكي يتم استردادها على مدى عدد من السنوات حسب الاتفاق، وتكون هذه العقود طويلة الأجل تتراوح ما بين 20 إلى 45 عاماً، وتخضع هذه الحصة للمفاوضات ويتم تحديدها على ثلاثة أمور أساسية هي القدرة التفاوضية، طبيعة الحقل النفطي و حجم الاستثمار المطلوب وبعد بدأ عملية الإنتاج تأخذ التوزيع التالي[81]:

- تستلم الحكومة حصة مستمرة من النفط تسمى حق الملكية (ريع)(Royalty) ويكون نسبة ثابتة من الإنتاج بغض النظر عن تحقيق ربح في المشروع ام لا.
- تستلم الشركة الأجنبية المستثمرة تعويض من خلال اخذ كمية من الإنتاج النفطي تسمى نفط الكلفة(Cost Oil) مثبت حدها الأعلى في العقد ويمكن ان يتراوح ما بين 30–50% من إجمالي الكمية المطورة، بهدف استرجاع النفقات الاستثمارية في عمليات التنقيب والاكتشاف ومن ثم الإنتاج، وأيضا لتغطية النفقات التشغيلية، ويستمر المستثمر باستلام حصته لتغطية النفقات الاستثمارية أولاً ثم تقل إلى درجة تغطية النفقات التشغيلية فقط.
- ما يتبقى من النفط المنتج، بعد استلام الحكومة النفطية حصة الريع واستلام المستثمر الأجنبي نفط الكلفة، يطلق عليه (نفط الربح Profit Oil) تتراوح ما بين 10–15% ويقسم نفط الربح بين الحكومة والشركة الأجنبية المستثمرة بنسب معينة ولفترة معينة من الزمن حسب ما يتفق عليه في هذه العقود وحصة المستثمر في هذه الحالة تعد إرباحاً من المشروع تخضع لضريبة الدخل التي تدفع إلى الحكومة والمتبقي يكون إرباحاً صافية للشركة الأجنبية المستثمرة.

وغالباً ما تطبق هذه العقود في الدول التي تتسم بارتفاع عنصر المخاطر بسبب احتمال عدم وجود النفط الخام او وجوده بكميات صغيرة لا تكفي للإنتاج بشكل تجاري او تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة جداً مثل الحقول النفطية الموجودة في البحار، وبالتالي خسارة المستثمر الأجنبي لانه يتحمل المخاطر المالية كافة من جراء عمليات التنقيب عن النفط. اما الدول التي تتسم مشاريعها بقلة المخاطر ووجود احتياطيات كبيرة ومؤكدة فإنها لا تفضل هذا النوع من العقود وذلك لسلبياته التي تتصف بطول المدة التي تتراوح بين 20–40 سنة، كما تقوم الشركة الأجنبية بإدارة العمليات النفطية طيلة مدة العقد، وتفرض هذه الشركات بنوداً قانونية تقيد بموجبها الحكومة في المستقبل من تغيير معدلات الضرائب او تمرير قانون جديد يمكن ان يؤثر في أرباح الشركة. ولا

يحق لحكومة البلد المضيف ان تطلب تخفيض الإنتاج الا ضمن نسبة قليلة بحدود 10% ويتفق عليها وعلى فترة سريانها. وبما ان احتياطيات العراق تمتاز بضخامتها وانخفاض كلف تطويرها لذا من غير المحبذ تطبيق هذا النوع من العقود.

سادساً: عقود التراخيص

وهي اتفاقية تعطي الحكومة بموجبها لشركة النفط حق استكشاف وإنتاج النفط في منطقة معينة، وهذه العقود هي تطور شكل عقود الامتيازات التي ظهرت في أوائل القرن العشرين، لكن هذه الاتفاقيات تعطي لشركة النفط المستثمرة حقوقا حصرية في التنقيب والإنتاج لمدة محددة من الزمن، وتتنافس الشركات بتقديم عروض، وهذا النوع من العقود اقل تعقيدا ولا يتطلب من الدول النفطية الخبرة والدعم الفني كالذي يتطلبه عقود المشاركة في الإنتاج حيث انه يمكن ان يركز على الشروط التجارية المحددة، واذا تم إنتاج النفط فان الحكومة المضيفة تحصل على العائدات بالمقابل يسترد الفائز بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها الربح من المشروع.

في إطار خطة وزارة النفط الهادفة إلى تطوير الصناعة النفطية ورفع سقف الإنتاج النفطي من 2.4 مليون برميل يومياً إلى حوالي 4 ملايين برميل يومياً خلال 6 سنوات القادمة. طرحت في 29 حزيران 2009 أسلوباً استثمارياً أطلق عليه جولة التراخيص الأولى(Auctions of First Bids) لتطوير ستة حقول نفطية هي: حقل الرميلة(الشمالي والجنوبي) وحقل الزبير وحقل غربي القرنة المرحلة(1) وثلاثة حقول في ميسان(بزركان وأبو غرب والفكة) وحقل باي حسن وحقل كركوك وحقلين للغاز هما: حقلي غاز عكاس (بالانبار) والمنصورية (بديالى)، ان الهدف من هذه الجولات هو استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ستساعد على تطوير الصناعة النفطية، ورفع مستوى الإنتاج اذ ستضيف الجولة الأولى حوالي 1.5–2 مليون برميل يومياً. وهذا يتطلب استثمار أموال كبيرة حيث ستوفر جولة التراخيص الأولى والثانية حوالي 50 مليار دولار لتطوير الحقول، وهذا لا يشمل بناء المصافي الجديدة والمنشآت السطحية والبنى التحتية وموانئ التصدير.

أسفرت جولة التراخيص الأولى عن توقيع ثلاث عقود هي حقل الرميلة الى ائتلاف شركتي بريتش بتروليوم والنفط الوطنية الصينية (سينوك)التي تملك اكبر المصافي في الصين وآسيا) وحقل غرب القرنة المرحلة(1) وحقل الزبير، وقد صادق مجلس الوزراء على هذه العقود، في حين لم تقبل العقود الأخرى نظرا لعدم موافقة هذه الشركات على عائد الخدمة المقرر من قبل وزارة النفط بسبب الكلفة المرتفعة لاستخراج النفط والغاز التي حددتها تلك الشركات فضلاً عن ضعف العوائد المالية التي رصدتها وزارة النفط العراقية لعملية التطوير، كما لم تتقدم أي شركة بعطاء لاستثمار حقل المنصورية نتيجة للمخاوف المتعلقة بالأوضاع الأمنية في محافظة ديالى التي يقع فيها الحقل.

وبناء على ذلك فقد تعهد ائتلاف شركة برتش بتروليوم والشركة الصينية في عطائه بانه سيرفع الإنتاج من مستواه الحالي الذي ينتج نحو 950 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 2,850 مليون برميل يومياً خلال الأعوام الست المقبلة، بعد ان وافقت على السعر الذي حددته الوزارة البالغ 2 دولار عن كل برميل إضافي يتم إنتاجه، اذ يعد حقل الرميلة أكبر حقل نفطي في العراق، ويقدر حجم احتياطيه بنحو 17 مليار برميل. وستكون مدة العقد 20 عاما حيث ستكون السنوات الثلاثة الأولى مخصصة لتطوير الحقول وتتكفل الشركة المستثمرة بجميع التكاليف وتعمل خلالها على وقف تدهور الإنتاج وفي السنوات الثلاث اللاحقة تعمل على زيادة الإنتاج حسب الكميات المثبتة في العقد وتبدأ باستيفاء الإرباح عن كل كمية إنتاج جديدة مضافة وبضمنها استيفاء كل تكاليف المعدات التي أدخلتها الشركة المستثمرة التي ستصبح من ممتلكات العراق، بعد مدة العقد البالغة 20 سنة.

وبعد جولة التراخيص الأولى قامت وزارة النفط بجولة التراخيص الثانية في كانون الأول 2009 وطرح فيها 10 حقول نفطية وحقل غازي يضم حقولاً مكتشفة وغير مطورة، خلال الجدول()، اذ ان هناك صيغ وأنواع عدة من عقود إنتاج وتطوير النفط، حيث تعد الفروقات الأساسية بين هذه النماذج المختلفة ذات طبيعة قانونية، والى حد ما ذات مدلول سياسي، والفروق من الناحية القانونية، هي حقاً أساسية، ولكن اذا نظرنا إلى المسالة من الناحية الاقتصادية، فسنجد ان الفرق يتمثل في طريقة توزيع الإنتاج والدخل المتحقق من ورائه، فبينما يتمثل دخل الحكومة، طبقا لنظام الامتيازات بمختلف تنوعاته، في الضرائب والاتاوى، فانه طبقا لنماذج اتفاقيات المشاركة الإنتاج يتمثل دخل الحكومة بصورة رئيسة في حصتها من الإنتاج النفطي، وهكذا بالنسبة للاستثمار المباشر واستغلال التكنولوجيا المتوفرة وعقود الخدمة وعقود المقاولة والمساعدة الفنية، لكن أفضل صيغة في استثمار القطاع النفطي هي طريقة الاستثمار المباشر حيث إن هذه الصيغة هي المعتمدة خاصة في الدول النفطية الرئيسة المنتجة كالسعودية والكويت والإمارات و فنزويلا و ليبيا وإيران لإدامة وتطوير الحقول المنتجة وحتى المستكشفة او التي لم يتم تطويرها و في هذه الصيغة تكون الإدارة و السيطرة و استحصال الإيرادات كلها بيد الدولة، لكن يشترط في إتباع هذه الصيغة أن تكون للدولة موارد مالية كافية او رصيد دولي يمكن بواسطته الإستدانة الميسرة لتمويل الاستثمار، كما يشترط أن تتوفر قاعدة أساسية من الكفاءات الوطنية لإدارة وتنسيق وتوجيه هذه العملية، وإذا لم تتوفر فعادة تقوم الجهات الحكومية بالتعاقد مع شركات متخصصة في الاستشارات النفطية لمساعدتها ودعمها في عملية تحديد متطلبات التطوير وتهيئة وثائق المناقصات والإشراف على أعمال الشركات النفطية الخدمية التي سيتم التعاقد معها لتنفيذ عمليات التطوير من حفر واستصلاح و إنشاء المنشآت السطحية للإنتاج و النقل والتصدير. لكن من الممكن جعل اقتصاديات المشروع متشابهة بين مختلف هذه النماذج بواسطة صياغة إحكام الاتفاقية بالطريقة الملائمة من خلال المفاوضات.

جدول ()

مقارنة بين الأنواع الأساسية للعقود النفطية

أسلوب الاستثمار	مدة العقد	منطقة الاستثمار	التزامات الشركة الأجنبية	حصة الحكومة
عقد الامتياز	طويلة الأجل تصل إلى أكثر من 100 سنة	واسعة قد تغطي كل أراضي الدولة	تمتلك الشركة جميع مفاصل إدارة المشروع	تستلم الدولة ريع نفطي بشكل نقد عن كل طن نفط مصدر
عقود الخدمة الفنية	تكون بحدود 5-7 سنوات.	عمل محدد في مدة محددة لقاء اجر محدد وعادة ما يكون في إحدى المشاريع النفطية	تمول الشركة الأجنبية المشروع وتسترد مستحقاتها المالية على شكل نفط خام او نقد	تستلم الدولة إرباح المشروع بعد تدفع تكاليف الاستثمار إلى الشركات الأجنبية
عقود الخدمة مع مجازفة	متوسطة الأجل لا تتجاوز فترة الاستكشاف 5 سنوات اما فترة إدارة العمليات النفطية تتراوح عادةً ما بين 10-15 سنة.	القيام بالاكتشاف في منطقة محددة او القيام بتطوير حقول النفطية معين.	تقوم الشركة الأجنبية بتمويل وإدارة الاستكشافات وعندما يبدأ الإنتاج تسترد استثماراتها زائد هامش لقاء اجر مقطوع عن كل برميل منتج، يدفع على شكل نفط خام وفي حال عدم اكتشاف النفط ينتهي العقد وتخسر الشركة الأجنبية المبالغ المستثمرة.	تستلم الدولة المشروع بعد تدفع تكاليف الاستثمار إلى الشركات الأجنبية.
عقود شراء المباع	تكون مدة العقد قصيرة تتراوح بين 2 - 3 سنوات للتطور 3- 5 سنوات للإنتاج.	القيام بالاكتشاف في منطقة محددة او تطوير الحقول النفطية.	تحصل الشركة الأجنبية على مستحقاتها المالية على شكل نفط خام وليس نقد على ان تتمكن من الوصول إلى معدلات إنتاج متفق عليها في العقد، وفي حال عدم وصولها إلى هذه النسبة تتحمل تخسر أموالها.	تستلم شركة النفط الوطنية الحقل وتحتفظ بجميع عوائده، بعد دفع تكاليفه.
عقود المشاركة في الإنتاج	لمدة طويلة الأجل تتراوح ما بين 20 - 45 سنة.	عادة ما تكلف الشركات للتنقيب في المناطق الصعبة الجبلية او المغمورة بالمياه لتطوير الحقول النفطية	تقوم الشركات بتمويل للاستثمار وفي حال عدم العثور على نفط يتحمل مخاطر عمليات الاستكشاف اما في حال حصول الاكتشاف التجاري للنفط تحصل على حصة من الإنتاج النفطي المطوّر متفق عليها.	تدفع الدولة للمستثمر الأجنبي التكاليف التي أنفقها، من خلال الحصول على حصة من الإنتاج النفطي المطوّر متفق عليها
عقود التراخيص	لمدة طويلة الأجل تتراوح تزيد على 20 سنة.	تكلف الشركة الأجنبية لتطوير حقل او مشروع معين	تقوم الشركة الأجنبية بتمويل التطوير والتشغيل ويتم استرداد كلفها من النفط المنتج، بعد إنتاج نفط إضافي بعد تجاوزها مستوى إنتاج متفق عليه.	ستحصل الدولة على عائد من النفط المنتج الإضافي.
الاستثمار الوطني	لا يتحدد بمدى زمني مع جهة أجنبية	تقوم الشركة الوطنية بالاستثمار حسب خطة وزارة النفط	تمول عن طريق موازنات الدولة و يمكن الاعتماد على بعض الشركات الأجنبية بعقود المقاولة والمساعدة الفنية	تأخذ الحكومة كل الإيرادات المالية

مما تقدم يمكن للدول النفطية ان يختار إبرام أي نموذج من هذه الاتفاقيات، شريطة ان تكون الشروط والإحكام الرئيسة للاتفاقيات قد تم إعدادها وصياغتها بكل عناية، ثم التفاوض عليها وإبرامها. ويمكن القول يستدعي فهم متضمنات وضع سياسة نفطية ناجحة في العراق مراجعة الطابع الاستثماري للقطاع النفطي العراقي، الظروف المحيطة بذلك الوضع من حيث الاستقرار السياسي وتوفر النقد الأجنبي.